

قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المصرفي على أداء المصارف الأجنبية - دراسة حالة العراق بعد عام (2005)

علي هادي حميد / باحث / kutiraq083@gmail.com

أ.د. وحيدة جبر خلف / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / dr-wahada@Uomustansiriyah.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729

<https://doi.org/10.31272/jae.i138.1114>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2022/11/21

تاريخ أستلام البحث : 2022/10/24

المستخلص

البحث يهدف إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المصرفي في مؤشرات الإداء المصرفي، فضلاً عن دراسة الأنماط مع تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المصرفية، وتقييم المشاركة الأجنبية وأثرها على أداء المصارف عينة الدراسة من خلال إبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المصرفي وبين أداء المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي العراقي، باستعمال الأساليب القياسية المتقدمة بالاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية الطويلة (Panel Data) وعلى وفق البرنامج الإحصائي (Eviews12) المتطور، والتحقق من مدى التأثير ما بين المتغير المستقل وبين المتغيرات التابعة للمصارف الأجنبية المشاركة في القطاع المصرفي العراقي.

أهم ما توصل إليه الباحث، أثبت البحث بأن بعض مؤشرات الأداء دالة بالاستثمار الأجنبي المصرفي، وهذا يعني أن بعض المصارف استغلت تلك الاستثمارات في تحقيق الأرباح والبعض الآخر لم تستغل تلك الاستثمارات في تحقيق الأرباح، وبالرغم من رؤوس أموالها الضخمة واعدادها الكثيرة إلا أنه لم تساهم هذه المصارف الأجنبية الداخلة كثيراً في نقل الخبرات، أو تحسين نوعية الخدمات المصرفية، أو تقديم التمويل للاقتصاد العراقي، وذلك بسبب نمط دخول اغلبية هذه المصارف ونوعية المصارف الداخلة، وبسبب مجالات الربحية غير المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الحقيقية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المصرفي- المصارف الأجنبية- الأنماط- نماذج السلاسل المقطعية.



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 48 العدد 138 / حزيران / 2023

الصفحات : 145 - 158

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة

بعد الاستثمار الأجنبي المصرفي من أهم أدوات التمويل في البلدان العربية لتحريك عجلة التقدم الاقتصادي، ذلك لما له من أهمية في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المصرفي للتأثير في الاداء المصرفي فضلاً عن إنه يعد أحد وسائل السياسة النقدية الذي تعتمده السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد وتوليد فرص عمل، والحد من ظاهرة التضخم، ومن ثم تحفيز النمو للاقتصاد القومي.

أهمية البحث:

شهد الاستثمار الأجنبي المصرفي تطوراً عالمياً ملحوظاً واصبح من أهم ادوات التمويل في البلدان النامية وبشكل خاص تلك التي يتجه اقتصادها نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تكمن أهمية هذا لبحث في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المصرفي للتأثير في الاداء للقطاع المصرفي العراقي، وامكانية الاستفادة منه في العمل المصرفي لما يمتلكه من خبرات فائقة داخل البلدان المضيفة، كما يستمد البحث أهميته من أهمية معرفة أنماط الاستثمار الأجنبي المصرفي وأهمية معرفة أهم العوامل المشجعة.

مشكلة الدراسة:

تعاني الكثير من المصارف التجارية من سوء الأداء المصرفي و العسر المالي وبالتالي اللجوء إلى التسهيم للتخلص من المشاكل التي تواجهها، وفي ضوء مشكلة البحث فإن هناك تساؤلات يمكن أن تثار في هذا السياق يسعى الباحث الاجابة عنها من خلال البحث، وهي كالاتي:

- 1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المصرفي؟ وما هي الأنماط الرئيسة التي تقوم عليه؟
- 2- هل للاستثمار الأجنبي تأثير في الأداء المصرفي للمصارف الأجنبية في العراق.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث، فإن البحث يهدف أساساً إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المصرفي في مؤشرات الإداء المصرفي، فضلاً عن السعي لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- دراسة الاستثمار الأجنبي والإداء المصرفي أثناء مدة الدراسة للمصارف الأجنبية في العراق.
- 2- تحليل أثر الاستثمار الأجنبي في مؤشرات الإداء المصرفي في العراق.
- 3- تقييم المشاركة الأجنبية وأثرها على أداء المصارف عينة البحث.

فرضية الدراسة:

لتجاوز الاشكاليات التي تضمنتها مشكلة البحث، فقد انطلق البحث من فرضية مفادها:

- 1- إن الاستثمار الأجنبي ممثلاً في القطاع المصرفي له أثر إيجابي على مؤشرات الإداء المصرفي.
- 2- ثمة علاقة طردية ما بين نسبة المساهمة الأجنبية و الأداء المصرفي للمصارف المشاركة في القطاع المصرفي العراقي بعد عام (2005).
- 3- إن ارتفاع نسبة المشاركة الأجنبية المصرفية له أثر إيجابي على مؤشرات الأداء المصرفي.

أبعاد الدراسة (الحدود الزمانية والمكانية):

- 1- **البعد الزماني** : تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة المدة المحصورة بين عامي (2005-2020) وتعد هذه المدة متجانسة من حيث بعض المشاكل الاقتصادية.
- 2- **البعد المكاني** : تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المصرفي

- مزايا وأنماط .

أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي :- يُعرف الاستثمار الأجنبي من الناحية الاقتصادية: بأنه امتلاك أحد الأفراد أو الشركات في بلد ما لأصول تعمل في البلدان المضيفة، سواء كانت لمدة قصيرة أو طويلة، وفي الغالب تكون طويلة الأجل، والهدف منها السعي وراء الأرباح الوفيرة، أو العمالة الرخيصة أو الاعفاءات والتسهيلات الضريبية وما شاكل ذلك(محيي، 2013، ص 17)، ويُنظر أيضاً إلى الاستثمار الأجنبي على أنه وسيلة لزيادة الكفاءة التي تُستخدم بها موارد العالم النادرة أو الجهود المبذولة لتحفيز النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم الفقيرة (2، WTO, 1996, p.)، أي أنه يمثل استثماراً طويل الأجل من قبل كيان من بلد واحد في كيان في بلد آخر (البلد المضيف)(Nadia, 2013, p.7).

أما مفهوم الاستثمار الأجنبي من الناحية القانونية: فإنه كل عملية تكون خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للبلد، تسمى استثماراً أجنبياً، بمعنى آخر إذا عبر الاستثمار حدود البلد التابع له، عندها يسمى استثمار أجنبي، كما يعرف بأنه انتقال أحد عناصر الإنتاج عبر الحدود الدولية، وذلك من أجل المساهمة في الاستغلال

الاقتصادي، سواء كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، بهدف تحقيق عائد نقدي (محمد، 2010، ص47).

ثانياً : أنواع الاستثمار الأجنبي :- بشكل عام ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين اساسيين، يمكن ذكرهما، وكما يأتي (أشرف، 2013، ص18-19):

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتنثل في امتلاك غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من الأسهم والسندات، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري، وبالمقابل سوف يحصلون على عائد نظير المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية.

كما يمكن القول أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ليس ثابتاً بل نسبياً فهو يتغير بتغير وتطور الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية الخارجية، فقد يضيق أو يتسع حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية، فالبلد الذي يميل إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق التنمية وحل مشكلة التمويل والبطالة وغير ذلك، يلجأ إلى تبني المفهوم الواسع للاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر، والعكس صحيح.

ثالثاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المصرفي :- يعرف الاستثمار الأجنبي المصرفي بأنه: (تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في الأصول المالية لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال، والاستثمار أما أن يكون فردياً لشراء أصل واحد أو متعدد وهو شراء أكثر من أصل والذي يسمى بالمحفظة الاستثمارية) (الموسوي، 2016، ص58-59).

الاستثمار الأجنبي المصرفي يتكون من شقين وهما: (الاستثمار الأجنبي المصرفي المباشر و الاستثمار الأجنبي المصرفي غير المباشر) إذ يعرف الأول بأنه: (حيازة المستثمر الأجنبي على نسبة من ملكية المصارف في البلد المضيف، بحيث لا تقل النسبة عن (10%) من ملكية الأسهم والمشاركة في الإدارة الفعلية للمؤسسة) (الساعدي، 2015، ص76)، علماً أن هذا النوع يرجع إلى التسعينيات من القرن العشرين، إذ شهدت تلك المرحلة زيادة هائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وكانت مدفوعة إلى حد كبير بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، ولا سيما في الاستثمار الأجنبي المصرفي المباشر (Maria, 2003, p.1).

في حين يُعرف الاستثمار الأجنبي المصرفي غير المباشر بأنه: (أي استثمار يقوم به شخص مقيم خارج البلد المضيف في أدوات رأس المال، داخل هذا البلد المضيف بنسبة أقل من (10%) من رأس المال المدفوع بعد الإصدار على أساس أنه مسجل بالكامل لمصرف محلي، أو أقل من (10%) من القيمة المدفوعة. لكل من أدوات رأس المال لمصرف محلي مدرج) ويسمى هذا النوع أحياناً بـ (استثمار المحفظة الأجنبية) (Reserve, 2018, p.2).

وجدير بالذكر تعرف المصارف الأجنبية على أنها تلك المصارف التي تنشط في بلد معين وتكون ملزمة بتطبيق شروط البلد الأصلي والبلد المضيف، وتكون أكثر متابعة من طرف البنك المركزي مقارنة مع المصارف المحلية، وتهدف إلى تدويل خدماتها، وتحقيق مكانتها في النظام المصرفي العالمي (ابتهال، 2019، ص20-22).

رابعاً : أنماط الاستثمار الأجنبي المصرفي :- يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المصرفي إلى فئتين رئيسيتين هما (الفئة الأولى: الدخول الأجنبي إلى القطاع المصرفي، من خلال شراء الأوراق المالية والتأمين وذلك من خلال الاستثمار في الحقل الخضراء أو عمليات الاندماج والاستحواذ، أما الفئة الثانية فتتمثل في دخول المصارف الأجنبية من خلال فتح الفروع والمكاتب التمثيلية (Hyun, 2004, p.6).

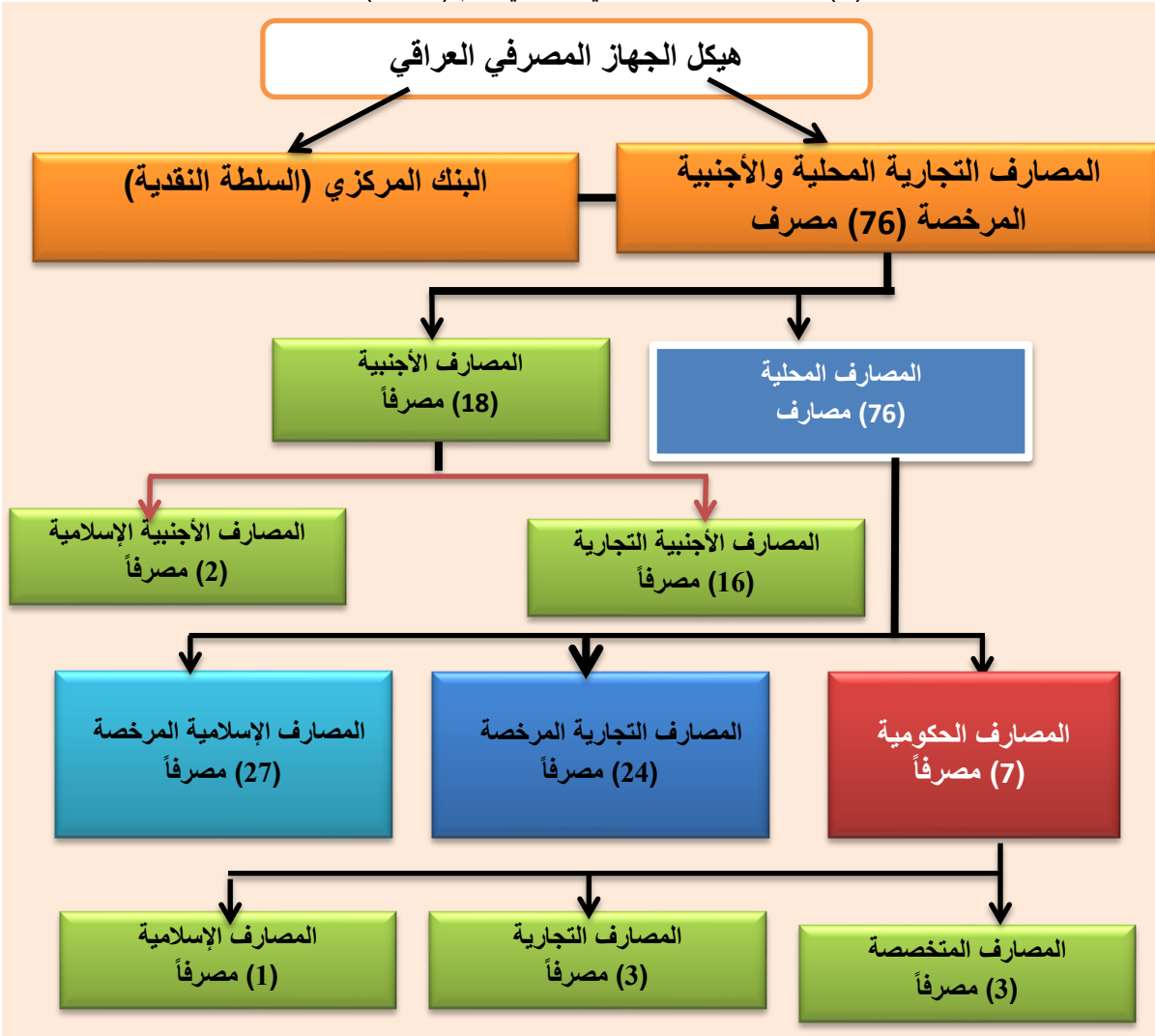
المبحث الثاني

قياس وتحليل الاستثمار الأجنبي

المصرفي في الاقتصاد العراقي بعد عام (2005)

أولاً : واقع الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي العراقي :- إن هيكل الجهاز المصرفي العراقي يتكون من طيف واسع من المؤسسات التي تزاوّل العمل المصرفي، بوصفها جهات وسيطة بين المدخرين والمستثمرين، كما مبين في الشكل الآتي.

الشكل (1): هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام (2020)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020.

- تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2020.

ثانياً: أنماط دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي في العراق بعد عام (2005) :- بعد عام (2003) تم

دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي في العراق بأنماط مختلفة سيما بعد صدور قانون المصارف (94) لعام

(2004) إذ بدأ الاستثمار الأجنبي المصرفي بافتتاح وحدات مصرفية له داخل القطاع المصرفي العراقي،

وتنوعت أنماط هذه الاستثمارات الواردة إلى القطاع المصرفي العراقي ويمكن بيان تلك الأنماط وكما يلي:

1- دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي من خلال فتح فروع مصرفية داخل القطاع المصرفي العراقي كما موضح

بالجدول (1)، إذ تم دخول أول وحدة مصرفية كما تم ذكره سابقاً (المؤسسة العربية المصرفية) في عام

(2004) برأس مال (8.2) مليار دينار وذات أهمية نسبية (2.2%)، بعدها تم افتتاح فرع لمصرف أجنبي

ثاني (ملي إيران) وذلك في عام (2005) برأس مال (32.2) مليار دينار وذات أهمية نسبية نحو (8.7%)، ثم

في عام (2006) تم افتتاح مصرفين أجنبيين (بيبلوس اللبناني) و(الزراعي التركي) ذات أهمية نسبية بلغت نحو

(6.7%) و(4.4%) مليار دينار على التوالي، ونلاحظ من الجدول نفسه أن أعلى نسبة مساهمة كانت من

نصيب المصرف الأجنبي (عودة- البحريني) نحو (16%) بسبب كبر رأس المال المدفوع.

2- نمط دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي من خلال المشاركة مع مصرف محلي، على سبيل المثال مشاركة

مصرف (الأهلي المتحد البحريني) مع (مؤسسة التمويل الدولية) تحت أسم المصرف(التجاري العراقي) في عام

(2005)، و مصرف (بغداد) الذي تم من خلال مشاركة رأس مال مصرف (الخليج المتحد البحريني) بنسبة

مشاركة(0.31%) مع مصرف (برقان- الكويت) بنسبة مشاركة (51.8%) من رأس المال في العام نفسه،

وفي عام (2007) تم مشاركة مصرف (الزراعي الإيراني) بنسبة مشاركة (63.4%) مع مصرف (اقتصاد

نوين الإيراني) بنسبة مشاركة (23.6%) من رأس المال تحت مسمى مصرف (التعاون الإقليمي) (البنك المركزي العراقي، 2015، ص32)، وبما أن جميع الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي العراقي قد تجاوزت (10%) من رأس المال، أذن الاستثمارات الأجنبية التي استقطبت في العراق هي من نوع استثمار أجنبي مصرفي مباشر.

وجدير بالذكر أن هذا النمط هو من نوع الاندماج أو المشاركة الاقضية لأنه يمثل نفس النشاط، وفق التعاريف المذكورة سابقاً وذلك من أجل تحقيق زيادة في النشاط المصرفي وزيادة الارباح على حد سواء.

الجدول (1): الاستثمارات الأجنبية الواردة على شكل وحدات مصرفية قائمة

أسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (مليار دينار عراقي)	الأهمية النسبية من رأس مال المصارف الأجنبية %
المؤسسة العربية المصرفية	2004	8.2	2.2
مصرف ميلي ايران	2005	32.2	8.7
مصرف بيبيلوس اللبناني	2006	24.8	6.7
مصرف الزراعي التركي	2006	16.3	4.4
مصرف انتركونتيننتال لبنان	2008	24.5	6.6
مصرف بيروت والبلاد العربية	2009	16.4	4.4
مصرف ابو ظبي الاسلامي	2010	16.3	4.4
مصرف البركة التركي (اسلامي)	2011	8.1	2.2
مصرف وفقر للشراكة المساهمة التركية	2011	8.1	2.2
مصرف آيش التركي شركة مساهمة	2011	16.3	4.4
مصرف الاعتماد اللبناني	2012	16.3	4.4
مصرف اللبناني الفرنسي	2012	8.1	2.2
مصرف باريسيان	2012	8.2	2.2
مصرف البحر المتوسط	2012	24.4	6.6
مصرف آسيا التركي (اسلامي)	2012	8.1	2.2
مصرف ستاندرد تشارترد	2013	24.4	6.6
مصرف فرنسبنك	2014	16.3	4.4
مصرف لبنان والمهجر	2014	16.3	4.4
مصرف الشرق الأوسط وأفريقيا	2014	16.3	4.4
مصرف عودة	2016	59.1	16.0
المجموع: (20) مصرف	/	368.7	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

- صلاح رمضان عبيد و عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل انماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للمدة 2003-2016، المجلة الاكاديمية نوروز، المجلد 8، العدد 4، 2019، ص 244.

- زينب سعدون محمد الربيعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المصرفي- دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة التجارية أنموذجا للمدة من 2005-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013، ص93.

3- من الأنماط الأخرى للمصارف الأجنبية التي تعمل في بيئة الاقتصاد العراقي هي (مكاتب التمثيل) إذ حدد قانون المصارف المذكور أنفاً عمل تلك المكاتب بشرط أن تكون مراكزها الرئيسية (المصرف الام) خاضعة لرقابة السلطة المختصة في البلد التي تقع فيها هذه المراكز و أن يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على دراسة الأسواق وامكانات الاستثمار، وتكون حلقة اتصال مع المراكز الرئيسية (المصرف الام) في الخارج وتساهم في تذليل المشاكل والصعوبات التي قد تواجه المصارف المرسله لها في العراق.

علماً أن هذه المكاتب وفق المادة (4) من القانون أعلاه لا يجوز لها بأن تمارس أي نشاط مصرفي أو تجاري بما في ذلك نشاط الوكلاء التجاريين، وأعمال الوساطة المالية(البنك المركزي، 2019، ص6).

4- أما النمط الأخير للاستثمار الأجنبي المصرفي فيتمثل في المصارف المرسله والتي تقوم على تقديم الخدمات للعملاء بين مصرف داخل البلد ومصرف خارج البلد، وفي العراق فأن غالبية المصارف.

سواء كانت أجنبية أو محلية تمارس هذه الخدمة، على سبيل المثال مصرف (الزراعي التركي) والذي يقدم الخدمات للزبائن عن طريق المرسله ما بين الفرع الموجود فعلاً داخل العراق والمصرف الأم الموجود في تركيا.

ثالثاً : تحليل نسب المشاركة الأجنبية للمصارف عينة الدراسة بعد عام (2005)

يحتمل الاستثمار الأجنبي المصرفي والذي يعبر عنه ب (نسبة المشاركة الأجنبية أو الملكية الخارجية) مكانة مهمة لدى المصارف المساهمة العراقية والذي يساهم في رفع متانة رأس المال المدفوع أو المملوك للمصارف عينة الدراسة مما تنعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء من الربحية والسيولة وما شابه ذلك، إذ يمكن تلمس نسبة المشاركة الأجنبية للمصارف قيد الدراسة من خلال البيانات الواردة في الجدول (2) للمدة (2005-

(2020) والتي تشمل كل من المصارف المساهمة السبعة (المنصور, الأهلي, بغداد, التعاون, الائتمان, التجاري, دار السلام) علماً أنها تمثل جميع المصارف التي تدخل فيها مساهمة أجنبية. نلاحظ من خلال جدول (2) والذي يشير إلى نسبة المشاركة الأجنبية للمصارف المختارة, بأن سلوك نسبة المشاركة الأجنبية أتم بالتذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض طيلة المدة المدروسة, إذ شهد عام (2006) أعلى نسبة لمصرف (الائتمان) والتي تبلغ نسبة الاستحواذ (المشاركة الأجنبية) نحو (85%). والتي ترجع إلى مساهمة مصرف (الكويت, ومؤسسة التمويل الدولية) برأس مال نحو ما يقارب (18,750) و(2,500) مليار دينار عراقي على التوالي(مصرف الائتمان العراقي, 2006, ص43), يليه مصرف (دار السلام) نحو (70.1%) خلال العام نفسه ويرجع سبب ذلك إلى مساهمة مصرف (HSBC) إتش إس بي سي البريطاني) نحو (35) مليار سهم(مصرف دار السلام للاستثمار, 2006, ص7), في حين نلاحظ أن مصرف التعاون بلغ (0.0) كونه أسس في الربع الأول من عام (2007) والذي تم ذكره آنفاً, وفي عام (2009) شهد المصرف (الأهلي) زيادة في نسبة الاستحواذ نحو (72.4%) بعد أن كانت تبلغ نسبة الاستحواذ في عام (2008) نحو (59.20%) ويعزى سبب ذلك إلى امتلاك مصرف (المال الأردني) من الأسهم أكثر من (36) مليار سهم(المصرف الأهلي العراقي, 2010, ص8). كما أن مصرف (الائتمان) قد حافظ على المرتبة الأولى في نسبة الاستحواذ, في حين جاء في المرتبة الثانية لمصرف (التعاون) وبنحو (74.04%) وترجع هذه النسبة إلى امتلاك مصرفي (اقتصاد نوين, والزراعي) الإيراني نحو (27) و(10) مليار سهم على التوالي(مصرف التعاون الإقليمي, 2009, ص4), كما أنه قد شهد مصرف (الائتمان) في عام (2011) زيادة في نسبة الاستحواذ نحو (91%) ويرجع سبب ذلك إلى زيادة امتلاك مصرف (الكويت الوطني) إلى أكثر من (80) مليار سهم بعد أن كان يمتلك (75) مليار سهم عام (2010)(مصرف الائتمان العراقي, 2010, ص18), وقد حافظت بقية المصارف على النسب نفسها للعام نفسه. كما نلاحظ أن نسبة الاستحواذ لدى مصرف دار السلام أخذت بالانخفاض تدريجياً منذ عام (2013) فقد بلغت نسبة الاستحواذ في العام نفسه نحو (58.2%) ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض الاسهم التي يمتلكها مصرف (HSBC) إلى نحو (87) مليار سهم مقارنةً بزيادة رأس المال المدفوع للعام نفسه نحو (150) مليار دينار عراقي(مصرف دار السلام, 2013, ص1-9), وفي عام (2014) شهدت نسبة الاستحواذ (نسبة المشاركة الأجنبية) في مصرف (التعاون) انخفاضاً أيضاً إلى (51%) ويعود سبب ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع نحو (144) مليار دينار عراقي بعد أن كان في عام (2013) نحو (100) مليار دينار عراقي, وبسبب بقاء حجم الاسهم للمستثمرين الأجانب نفسها(مصرف التعاون الإقليمي, 2014, ص6), وفي السياق نفسه نلاحظ أن مصرف (دار السلام) احتل المرتبة الأخيرة من حيث نسبة المشاركة الأجنبية عام (2015) نحو (7.6%). ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض امتلاك عدد الاسهم لمصرف (HSBC) إلى (11) مليار سهم, ثم بعدها أصبح مصرفاً مساهماً عراقياً وبشكل كامل(مصرف دار السلام للاستثمار, 2015, ص5). الجدول (2): مسار تطور نسبة المشاركة الأجنبية للمصارف المساهمة إلى رأس المال %

السنة المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المنصور	23.2	23.1	23	23.07	23.06	23.06	23.06	50.776	50.776	50.776	50.776	53.71	56.43	56.43	56.43	56.43
الأهلي	49	49.0	49.0	59.20	72.4	72.4	72.4	72.4	79.0	76.75	76.75	76.75	76.75	76.75	76.75	76.75
بغداد	52.11	52.11	52.11	52.11	52.11	52.88	52.10	52.10	52.10	52.10	52.10	52.10	52.10	57.65	59.85	63.25
التعاون	-	-	87	74.04	74.04	73.87	73.87	73.87	73.87	51.13	76.67	76.67	44.31	95.40	99.33	99.33
الائتمان	85	85	85	85	85	85	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00	91.00
التجاري	49	49	49	49.40	49.40	54.7	54.7	54.7	54.7	54.7	54.7	64.7	75	79.97	79.97	79.97
دار لسلام	70.1	70.1	70.1	70.1	70.1	70.1	70.1	70.1	58.26	58.26	7.61	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على:-

- البنك المركزي دائرة الاحصاء والابحاث- قسم بحوث السوق المالية, التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق, 2011, ص32.
- التقرير السنوي للمصارف عينة البحث, للأعوام 2005-2020.
- الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث, للأعوام 2005-2020.
- هيئة الأوراق المالية : - www.mubasher.info/markets/ISX/stocks/BCOI/financial-statements

كما نلاحظ أنه في عام (2017) شهد مصرف (التعاون) انخفاضاً آخر في نسبة المشاركة الأجنبية إلى (44%) بسبب زيادة رأس المال المدفوع إلى (250) مليار دينار, ثم عاود الارتفاع في عام (2018) إلى (95%) ويرجع سبب ذلك إلى زيادة عدد الاسهم المملوكة من قبل المصارف الايرانية إلى أكثر من (238) مليار سهم بعد أن كانت في عام (2017) ما يقارب (110) مليار سهم(مصرف التعاون الإقليمي, 2018, ص6), وفي عام (2020) شهدت بعض المصارف قيد الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المشاركة الأجنبية منها مصرف (بغداد) وبنحو (63%) ومصرف (التعاون) إلى (99%), ويعزى سبب الارتفاع في مصرف (بغداد) إلى ارتفاع حجم الاسهم الذي يمتلكه المصرف الأمريكي (EUPHRATES) (مصرف بغداد, 2020, ص124), في حين يعزى سبب ارتفاع نسبة المشاركة في مصرف (التعاون) من العام نفسه إلى دخول مساهمين أجانب وذلك في عام (2019).

رابعاً : الأثر الاقتصادي للمصارف الأجنبية بعد عام (2005) :- المصارف الأجنبية لها تأثير كبير على بعض المتغيرات الاقتصادية مثلاً ردد السوق المحلي بالعملة الأجنبية من خلال مزاد العملة أو عن طريق الخارج, و تأثيرها في عرض النقد من خلال مساهمتها في التسهيلات الائتمانية, ومساهمتها في تحريك عجلة الاقتصاد القومي عن طريق توفير الموارد اللازمة للاستثمارات المحلية ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي بالتقدم... الخ.

مما تقدم يمكن بيان الأثر التي تتركه تلك المصارف, وذلك من خلال اختيار التسهيلات الائتمانية للمصارف الأجنبية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي العراقي بعد عام (2005).
الجدول (3): نسبة الائتمان للمصارف الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2008-2020) مليون دينار.

السنة	التسهيلات الائتمانية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية%
2008	278	157026061.6	1.7
2009	132635	130642187.0	0.1
2010	133323	158521511.5	0.08
2011	411164	217327107.4	0.2
2012	1137978	254225490.7	0.4
2013	870260	27109777.5	3.2
2014	2581730	266420384.5	0.9
2015	3220453	199715699.9	1.6
2016	3249991	196924141.7	1.6
2017	3958051	221665709.5	1.7
2018	3215389	268918874.0	1.2
2019	3753284	262917150.0	1.4
2020	4504026	198774325.4	2.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:-

- عقيل عبد محمد وابتهاج جليل, دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد 15, العدد 59, 2020, ص49.
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرة السنوية, للسنوات (2005-2020).
من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) للمدة (2008-2020) يمكن ملاحظة أن التسهيلات الائتمانية للمصارف الأجنبية أتسمت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض طيلة المدة المدروسة جدير بالذكر التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف الأجنبية عام (2008) للمصرف الإيراني (ملي), إذ شهدت الأعوام (2008-2012) ارتفاعاً واضحاً, إلا أنه انخفضت حجم التسهيلات الائتمانية لتلك المصارف عام (2013) نحو (870260) مليون دينار, ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض الائتمان التعهدي من قبل هذه المصارف, ثم عاوم الارتفاع خلال المدة (2014-2020) مع انخفاض طفيف عامي (2018-2019), لتصل إلى أعلى مستوى عام (2020) نحو (4504026) مليون دينار طيلة المدة المدروسة.
فيما يخص مساهمة المصارف الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي, يمكن بيانه من خلال الأهمية النسبية في الجدول نفسه, إذ نلاحظ أن نسبة المساهمة بالتذبذب, فقد سجلت أعلى مستوى عام (2013) على الرغم من انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة (3.2%), ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني, كما شهد عام (2020) ارتفاع ملحوظ بنسبة (2.2%) بعد أن كان في العام السابق نحو (1.4%), ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع كلاً من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي.

مما تقدم يمكن القول بالرغم من انخفاض دور المصارف الأجنبية في التأثير للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك لا يعني ضعف الخدمات التي تقدمها تلك المصارف، بل من الممكن أن تساهم وبشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي العراقي.

خامساً: تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين الاستثمار الأجنبي المصرفي والأداء المصرفي في المصارف عينة الدراسة بعد عام (2005)

1- توصيف البيانات المطلوبة للتقدير:- يمكن تحديد الشكل الرياضي الذي يحتويه الأنموذج القياسي، بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما موضح في الجدول (4).

Variable type	Symbol variable	متغيرات الأنموذج
Independent-Variable	Xi	نسبة المشاركة الأجنبية
dependent-Variable	Yi1	نسبة العائد إلى الموجودات
dependent-Variable	Yi2	نسبة العائد إلى حقوق الملكية
dependent-Variable	Yi3	نسبة العائد إلى الودائع
dependent-Variable	Yi4	نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات
dependent-Variable	Yi5	نسبة النقدية إلى الودائع وما حكمها
dependent-Variable	Yi6	نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع

المصدر: من إعداد الباحثين .

2- اختبار سكون نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)

يعد استعمال نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من الأساليب الحديثة المستعملة في التحليل الاقتصادي القياسي الكمي، والتي تعرف بـ (البيانات اللوحية أو الطولية والتي تعبر عن بيانات متعددة من الظواهر التي تم جمعها على عدة فترات زمنية معينة لنفس المجموعة من الوحدات أو الكيانات) (p.1, 2019, Mike) ويمكن تحديد معادلة نماذج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال المعادلة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0(i) + \sum_j^k = 1 \beta_j X_j(it) + \epsilon_{it}$$

وعلى هذا النحو فإن أفضل اختبار لمعرفة سكون السلاسل الزمنية المقطعية في (Panel Data) هو اختبار (Levin-Lin-Chu) (LLC) والذي يستعمل لاختبار جذر الوحدة في البيانات الطولية، إلا أن هذا الاختبار يسمح بالتأثيرات الفردية والاتجاه الزمني (Christopher, & Fabian).

الجدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة.

1 st difference		Level		Variable
Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	
0.000	-6.984	0.980	2.256	xit
-	-	0.000	-6.371	Yit1
-	-	0.001	-3.050	Yit2
-	-	0.000	-4.751	Yit3
-	-	0.001	-3.063	Yit4
-	-	0.000	-3.679	Yit5
-	-	0.000	-3.794	Yit6

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews12).
يبين الجدول (4) نتائج اختبار سكون بيانات الدراسة، باستعمال اختبار (Levin-Lin-Chu) (LLC)، إذ تشير النتائج بأن جميع المتغيرات التابعة (Yit1, Yit2, Yit3, Yit4, Yit5, Yit6) ساكنة عند المستوى (0) I ويعني ذلك عدم وجود مشكلة جذر الوحدة للبيانات المدروسة، بمعنى آخر أن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة ساكنة مع مرور الزمن باستثناء المتغير المستقل (xit) ساكن عند الفرق الاول (1) I (بحد ثابت)، لأن جميع القيم الاحتمالية للمتغيرات اقل من (0.05) مما يدل على عدم وجود جذر للوحدة. وبالتالي تكون السلاسل الزمنية ساكنة، ونستدل على ذلك من خلال قيمة (t) الجدولية التي اصيحت معنوية واكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) التي تدل على رفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية من مشكلة جذر الوحدة.

3- تحليل نسبة التأثير بين الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الأداء المصرفي

بعد أن تم اختبار سكون السلاسل الزمنية المقطعية، تبدأ مرحلة التقدير وفق أنموذج (Panel Data) للبيانات قيد الدراسة، وذلك من خلال البرنامج الإحصائي الحديث (Eviews12)، كما موضح في الجدول

- (5), إذ سيتم اختبار الفرضية الأساسية للبحث والتي مفادها (وجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المصرفي و الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة).
- أ- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it1} - نسبة العائد إلى الموجودات) :- من خلال البيانات الواردة في الجدول (5) نلاحظ أن معامل التفسير (R^2) بلغ (0.19) وهذا يعني إن الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي يفسر ما مقداره (19%) من الزيادة الحاصلة في معدل العائد على الموجودات بمعنى آخر إن الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي يتناسب وبشكل ايجابي مع الزيادة الحاصلة في صافي الدخل, إذ كلما يزداد حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي تزداد نسبة العائد إلى الموجودات. وهو بذلك يعكس تحسن إدارة المصرف في استغلال حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي بالشكل الصحيح ضمن استثمارات مربحة, وكانت قيمة (t) المحسوبة (2.9) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي ومعدل العائد على الموجودات ".
- ب- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it2} - نسبة العائد إلى حق الملكية) :- من خلال البيانات الواردة في الجدول نفسه نلاحظ النموذج مقبول من الناحية الإحصائية, وبما أن القيمة الاحتمالية (Prob) اقل من (0.05) والتي تبلغ (0.00) وبالتالي يوجد تأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع, وأن معامل التفسير (R^2) بلغ (0.19) وهذا يعني إن الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي يفسر ما مقداره (19%) من الزيادة الحاصلة في العائد إلى حق الملكية بمعنى آخر إن أي زيادة حاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي سوف تؤثر وبشكل طردي في العائد على حق الملكية للمصارف المدروسة والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى.
- وكانت قيمة (t) المحسوبة (3.2) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي ومعدل العائد على حق الملكية ".
- ت- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it3} - نسبة العائد إلى الودائع) :- على الرغم من أن قيمة (D.W) أكبر من قيمة (R^2) و أن معامل التفسير (R^2) يفسر ما مقداره (75%) من الزيادة الحاصلة في معدل العائد إلى الودائع إي إن الارتفاع في صافي الدخل يتناسب مع الارتفاع في مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي إلا أن قيمة (t) المحسوبة (1.3) اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (2) وبالتالي النموذج غير معنوي, وأن القيمة الاحتمالية (Prob) للنموذج أكبر من (0.05) والتي تبلغ (0.19) وعليه يمكن القول بأن قوة التأثير بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع ضعيفة جداً.
- وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي ومعدل العائد على الودائع ".
- ث- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it4} - كفاية رأس المال) :- من خلال البيانات الواردة في الجدول نفسه نلاحظ أن النموذج غير ساكن عند المستوى إذ تم تسكينه عند الفرق الأول (AR) وبالتالي أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية, إذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.60) وهذا يعني إن الزيادة الحاصلة في مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي يفسر ما مقداره (60%) من الزيادة الحاصلة في كفاية رأس المال بمعنى آخر إن الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي يتناسب وبشكل ايجابي مع الزيادة الحاصلة في رأس المال, وكانت قيمة (t) المحسوبة (3.2) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2) عند مستوى معنوية (0.05) وبناءً على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي وكفاية رأس المال ".
- ج- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it5} - نسبة السيولة) :- النموذج غير ساكن عند المستوى, واصبح ساكن عند الفرق الأول (AR), كما أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية. إلا أن القيمة الاحتمالية (Prob) للنموذج اكبر من (0.05) والتي تبلغ (0.93) وعليه نرفض النموذج وبالتالي يمكن القول بأن قوة التأثير بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع ضعيفة جداً.
- وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي ومعدل السيولة ".
- ح- تحليل علاقة الارتباط والتأثير للمتغير التابع (Y_{it6} - نسبة التوظيف) :- النموذج غير ساكن عند المستوى, واصبح ساكن عند الفرق الثاني (AR), كما أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية لأن قيمة (D.W) أكبر من قيمة (R^2), إلا أن القيمة الاحتمالية (Prob) للنموذج اكبر من (0.05) والتي تبلغ (0.44) وعليه يمكن القول بأن قوة التأثير بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع ضعيفة جداً, وبناءً على ذلك نرفض الفرضية والتي مفادها " وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار حجم الاستثمار الأجنبي المصرفي ومعدل التوظيف ".

قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المصرفي على اداء المصارف الاجنبية - دراسة حالة العراق
بعد عام (2005)

مما تقدم يمكن القول بأن المصارف الأجنبية المختارة بعضها لم يظهر لها تأثير للاستثمار الأجنبي المصرفي، والبعض الآخر ظهر التأثير بشكل واضح، وذلك من خلال القيمة الاحتمالية (Prob) كانت أكبر من (5%)، ناهيك عن قيمة (R²) المرتفعة وبقية الاختبارات الإحصائية المتبعة في التقدير للنماذج المصرفية. الجدول (6): تقدير السلاسل الزمنية المقطعية للمصارف المختارة.

Dependent Variable: Y11 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 16:53 Sample: 2005 2020 Periods included: 16 Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 112					Dependent Variable: Y12 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 16:54 Sample: 2005 2020 Periods included: 16 Cross-sections included: 7 Total panel (unbalanced) observations: 111				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.382596	1.728321	-1.957157	0.0530	XI	0.328498	0.100981	3.253052	0.0015
XI	0.080729	0.027446	2.941331	0.0040	C	-14.53449	6.334545	-2.294480	0.0238
Effects Specification					Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)					Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	5.174412	R-squared	0.199223		Root MSE	19.02991	R-squared	0.194662	
Mean dependent var	1.478954	Adjusted R-squared	0.145324		Mean dependent var	5.148649	Adjusted R-squared	0.139931	
S.D. dependent var	5.808350	S.E. of regression	5.369742		S.D. dependent var	21.30163	S.E. of regression	19.75512	
Akaike info criterion	6.288196	Sum squared resid	2998.749		Akaike info criterion	8.874045	Sum squared resid	40197.27	
Schwarz criterion	6.462384	Log likelihood	-343.0184		Schwarz criterion	9.069327	Log likelihood	-484.5095	
Hannan-Quinn criter.	6.346970	F-statistic	3.696264		Hannan-Quinn criter.	8.953265	F-statistic	3.556667	
Durbin-Watson stat	1.600315	Prob(F-statistic)	0.001314		Durbin-Watson stat	1.609112	Prob(F-statistic)	0.001827	
Dependent Variable: Y13 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 17:04 Sample: 2005 2020 Periods included: 16 Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 112					Dependent Variable: Y14 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 17:01 Sample (adjusted): 2006 2020 Periods included: 15 Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 105 Convergence achieved after 7 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.689625	5.361603	-0.315134	0.7533	C	20.97563	8.900185	2.356763	0.0203
XI	0.111768	0.085144	1.312695	0.1922	XI	0.345803	0.106238	3.254980	0.0015
Effects Specification					Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)					Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	16.05208	R-squared	0.169580		Root MSE	13.30702	R-squared	0.600323	
Mean dependent var	5.038393	Adjusted R-squared	0.113686		Mean dependent var	40.03276	Adjusted R-squared	0.592486	
S.D. dependent var	17.69416	S.E. of regression	16.65803		S.D. dependent var	21.14970	S.E. of regression	13.50130	
Akaike info criterion	8.532411	Sum squared resid	28858.97		Akaike info criterion	8.071604	Sum squared resid	18593.07	
Schwarz criterion	8.726590	Log likelihood	-469.8150		Schwarz criterion	8.147431	Log likelihood	-420.7592	
Hannan-Quinn criter.	8.611196	F-statistic	3.033970		Hannan-Quinn criter.	8.102330	F-statistic	76.60305	
Durbin-Watson stat	1.399685	Prob(F-statistic)	0.006066		Durbin-Watson stat	1.401119	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots					Inverted AR Roots				
.99					.76				
Dependent Variable: Y15 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 17:47 Sample (adjusted): 2006 2020 Periods included: 15 Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 105 Convergence achieved after 7 iterations					Dependent Variable: Y16 Method: Panel Least Squares Date: 07/22/22 Time: 17:49 Sample (adjusted): 2007 2020 Periods included: 14 Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 98 Convergence achieved after 5 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	691.1524	3035.678	0.227676	0.8204	C	-88.69887	117.4747	-0.755046	0.4521
XI	-0.030854	0.392579	-0.078593	0.9375	XI	0.204562	0.268799	0.761025	0.4485
AR(1)	0.988430	0.058578	16.87373	0.0000	AR(2)	1.082317	0.070112	15.43703	0.0000
Effects Specification					Effects Specification				
Root MSE	49.34179	R-squared	0.736811		Root MSE	45.49278	R-squared	0.723511	
Mean dependent var	103.7390	Adjusted R-squared	0.731651		Mean dependent var	53.12490	Adjusted R-squared	0.717690	
S.D. dependent var	96.64053	S.E. of regression	50.06214		S.D. dependent var	86.96228	S.E. of regression	46.20550	
Akaike info criterion	10.69256	Sum squared resid	255634.3		Akaike info criterion	10.53421	Sum squared resid	202820.1	
Schwarz criterion	10.76839	Log likelihood	-558.3595		Schwarz criterion	10.61334	Log likelihood	-513.1762	
Hannan-Quinn criter.	10.72329	F-statistic	142.7774		Hannan-Quinn criter.	10.56622	F-statistic	124.2972	
Durbin-Watson stat	2.341014	Prob(F-statistic)	0.000000		Durbin-Watson stat	1.390411	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots					Inverted AR Roots				
.99					1.04 -1.04 Estimated AR process is nonstationary				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج (Eviews12).

الاستنتاجات

1. أثبتت البحث بأن بعض مؤشرات الأداء دالة بالاستثمار الأجنبي المصرفي الذي يؤدي إلى تحسين الأداء ومن ثم ارتفاع منافع هذه المصارف.
2. تداخل مفاهيم الاستثمار الأجنبي المصرفي المباشر وغير المباشر، مما يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المصرفي المباشر يكون رأس ماله أكثر من (10%) و إذا كان أقل يعد غير مباشر.
3. تطور القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة من خلال زيادة وتنوع في عدد الوحدات المصرفية، إذ استقطب القطاع المصرفي العربي استثمارات أجنبية مباشرة على شكل دمج و استملاك و على شكل وحدات قائمة، وعلى شكل وحدات مكاتب تمثيل.
4. تغيير نمط الدخول ونوعية المصارف الداخلة للمدة المبحوثة حيث دخلت الاسواق العراقية مصارف غير معروفة عالمياً وبنمط فتح فروع جديدة على الرغم من ارتفاع درجة المخاطرة في السوق العراقية إذ زاول ما يقارب (20) مصرفاً اجنبياً نشاطه في العراق لكنهم لم يقوموا بتشغيل عدد ملحوظ من الموظفين العراقيين.
5. بالرغم من أن رؤوس اموالها الضخمة واعدادها الكثيرة إلا أنه لم تساهم هذه المصارف الأجنبية الداخلة كثيراً في نقل الخبرات، او تحسين نوعية الخدمات المصرفية، او تقديم التمويل للاقتصاد العراقي، وذلك بسبب نمط

دخول اغلبية هذه المصارف ونوعية المصارف الداخلة، وبسبب مجالات الربحية غير المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الحقيقية.

6. نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف الاجنبية في العراق لا تصلح بعض النسب المالية المستعملة في تقييم أداء هذه المصارف، بل هناك نسب خاصة تستعمل لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله.

7. هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المصرفي، وبين كل من (ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حق الملكية، كفاية رأس المال)، وهناك علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المصرفي، وكل من (معدل العائد على الودائع، معدل السيولة، ومعدل التوظيف). مما يدل على أن بعض المصارف استغلت تلك الاستثمارات في تحقيق الأرباح والبعض الآخر لم تستغل تلك الاستثمارات في تحقيق الأرباح.

التوصيات

1. من الضروري أن تكون السياسة اتجاه الاستثمار الاجنبي المصرفي جزءاً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة من حيث الأنماط المصرفية أو الحجم التي يجب الاستثمار فيها بعد تحديد الأهداف والاستراتيجية اللازمة.

2. تحديد الهدف من وراء جذب الاستثمار الاجنبي المصرفي بدلاً من أن يكون هدفاً عاماً مجرداً، ومن ثم التوجه إلى الاستثمار النوعي وليس الكمي.

3. ضرورة تحسين المناخ الاستثماري للبلدان المدروسة وذلك لأن الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المصرفي تتوقف على مدى توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة وذلك عن طريق منح المزيد من الحوافز والتسهيلات والضمانات وتعديل القوانين التي تشجع المستثمر الاجنبي المصرفي مع الأخذ بنظر الاعتبار منح المزيد من الإعفاءات تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة وبالتالي يؤثر سلباً على الدولة.

4. النظر إلى المنافع والكلف الناتجة عن دخول الاستثمار الاجنبي المصرفي إلى القطاع المصرفي وذلك بهدف تمكين تلك المصارف من فتح آفاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل العولمة المتسارعة.

5. إجراء دراسات إضافية لاستكمال معرفة دور ونشاط الاستثمار الاجنبي المصرفي في جوانب أخرى مثل تهريب العملة وغسيل الأموال وتمويل التجارة ودورها في تحديد سعر صرف الدينار العراقي إضافة الى دراسة الآثار السلبية الناتجة من أنتشار المصارف الاجنبية في القطاع المصرفي العراقي.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي- دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015.
- 2- البنك المركزي العراقي- دائرة مراقبة المصارف قسم المصارف التجارية/شعبة الضوابط والتعليمات، مسودة دليل العمل الرقابي/ ضوابط منح التراخيص للمصارف، 2019.
- 3- البنك المركزي دائرة الاحصاء والابحاث- قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015.
- 4- تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2020.
- 5- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020.
- 6- التقرير السنوي للمصارف قيد الدراسة، إعداد متفرقة، 2005-2020.
- 7- دليل الشركات، مصرف بغداد، 2018.
- 8- الربيعي، زينب سعدون محمد، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع المصرفي- دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة التجارية أنموذجاً للمدة من 2005-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.
- 9- الساعدي، حيدر عليوي شامي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة حالة العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 33، 2015.
- 10- عبيد، صلاح رمضان و عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل انماط الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي للمدة 2003-2016، المجلة الاكاديمية نوروز، المجلد 8، العدد 4، 2019.
- 11- غانم، محمد، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات اتفاقيات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
- 12- قبّال، أشرف السيد حامد، الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2013.
- 13- الكشوفات المالية للمصارف قيد الدراسات، إعداد متفرقة، 2005-2020.
- 14- مسعد، محيي محمد، الاستثمار والأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

- 15- المصرف الأهلي العراقي, التقارير السنوية, الميزانية العمومية والبيانات الختامية, (2005-2020).
- 16- مصرف الائتمان العراقي, التقارير السنوية, الميزانية العامة والحسابات الختامية, (2005-2020).
- 17- مصرف الائتمان العراقي, الحسابات الختامية, التقارير السنوية, (2005-2020).
- 18- مصرف التعاون الإسلامي للتنمية للاستثمار, التقارير السنوية والحسابات الختامية, (2005-2020).
- 19- مصرف المنصور للاستثمار, التقارير السنوية, الميزانية العامة والحسابات الختامية, (2005-2020).
- 20- مصرف بغداد, التقارير السنوية, الميزانية العامة والحسابات الختامية, (2005-2020).
- 21- مصرف دار السلام للاستثمار, التقارير السنوية, الميزانية العامة, (2005-2020).
- 22- مصرف دار السلام للاستثمار, التقرير الثامن لمجلس الإدارة والبيانات والحسابات الختامية, 2006.
- 23- مصرف دار السلام للاستثمار, الميزانية العامة والحسابات الختامية المعدلة, 2015.
- 24- مصرف دار السلام للاستثمار, الميزانية العامة والحسابات الختامية المعدلة, (2005-2020).
- 25- مصرف دار السلام للاستثمار, الميزانية العمومية والحسابات الختامية, التقرير الثامن, 2006.
- 26- مصرف دار السلام للاستثمار, كشف التدفق النقدي, 2017-2018.
- 27- محسن, ابتهاج جليل, دور المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي في العراق للمدة 2010-2017, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة البصرة, كلية الإدارة والاقتصاد, 2019.
- 28- الموسوي, سعدي احمد حميد, البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية, مجلد كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, المجلد 2016, العدد 18, 2016.
- 29- هيئة الأوراق المالية:

www.mubasher.info/markets/ISX/stocks/BCOI/financial-statements

- 30- Christopher F. Baum and Fabian Bornhorst, LEVINLIN: Stata module for performing a Levin-Lin-Chu panel module root test. Published article, 2006: ideas-repec-org.translate.goog/c/boc/bocode+s419702.html?
- 31- Hyun E Kim and Byung Yoon Lee, The Effects of Foreign Bank Entry on the Performance of Domestic Private Banks in Korea, Unpublished Research, 2004.
- 32- Maria Clara Rueda Maurer, Regional Integration and Financial Foreign Direct Investment, published research, Swiss National Bank, 2003.
- 33- Mike Movan, what's the plate data? Definition and relevance of panel data in economic research, published article, 2029: www-thoughtco-com.translate.goog/panel-data-definition-in-economic-research.
- 34- Nadia Riqueli, Foreign Direct Investment in the Legal Field, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law, Van Tilburg University, 2013.
- 35- Reserve Bank of India, Foreign Investment in India, Unpublished Research, 2018: www-rbi-org-in.translate.goog/scripts/FAQView.aspx.
- 36- WTO, Foreign Direct Trade and Investment, available at www.wto.org, 1996.

Measuring and analyzing the impact of foreign investment banking on the performance of foreign banks - Iraq case study after a year (2005)

Prof. Dr. Waheeda Jabr Khalaf /dr-wahada@Uomustansiriyah.edu.iq
A. L. Ali Hadi Hameed Al-Dalfi /kutiraq083@gmail.com

Abstract

The research aims to know the influence exerted by foreign investment banking on banking performance indicators, as well as studying patterns with identifying strengths and weaknesses that affect attracting foreign banking investments, and evaluating foreign participation and its impact on the performance of banks, the study sample, by highlighting the relationship between foreign investment banking and the performance of foreign banks in the Iraqi banking sector, using advanced standard methods based on longitudinal time series models (Panel Data) and according to the developed statistical program (Eviews12), and verifying the extent of influence between the independent variable and the variables of foreign banks participating in the Iraqi banking sector.

The most important findings of the researcher, the research proved that some performance indicators are indicative of foreign banking investment, and this means that some banks exploited these investments in achieving profits and others did not exploit those investments in achieving profits, and despite their huge capitals and their many numbers, these did not contribute Foreign banks that are very involved in transferring expertise, improving the quality of banking services, or providing financing to the Iraqi economy, due to the pattern of entry of the majority of these banks and the quality of the banks involved, and because of the areas of profitability that are not related to the provision of real banking services.

Keywords: foreign investment banking - foreign banks - patterns - sectional series models.

